وانما تتعلق أيضا بالتطوارات المختلفة، التي يمكن أن تحصل. «الأموال» بصورة خاصة هي عنصر هام في الموضوع من عدة جوانب، فيها يمكن الانفاق على وسائل الدعاية المختلفة، وعلى مختلف المؤسسات، ذات النشاط الرجعي، وعلى الحكومات، التي تخدم هذا الغرض، أو ذاك؛ وبها يمكن رشوة السياسيين، أو حتى حركات سياسية بكاملها؛ وبها يمكن خلق علاقات اقتصادية متسلسلة، تجارية ومالية، هي في الوقت نفسه قاعدة تحتية للعلاقات السياسية؛ إن الأنظمة الغنية توفر على المتروبول، ما يتعين عليه أن ينفقه في هذا السبيل، ليس على مستوى المنطقة العربية فحسب، وانما أيضا على مساحة ممتدة من العالم. يكفي أن نراجع المساعدات المالية أو الاقتصادية، المقدمة، مثلا، إلى بلد مثل زائير، أو مثل تايوان، أو كوريا الجنوبية، أو حتى الى العلاقات التجارية وغيرها مع جنوب افريقيا.

أخطر النقاط الأربعة، هو القبول بمبدأ التحالف مع اسرائيل، والعمل بناء على ذلك على حل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كيف تقوم بذلك الأنظمة الرجعية، وكيف توفق بين كونها «عربية»، ويفترض فيها، أن تتناقض مع اسرائيل، وبين كونها متحالفة تحالفا مصيريا مع الولايات المتحدة، ويجب أن تعمل على تنفيذ مخططاتها في المنطقة، وأهمها انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتحالف مع اسرائيل؟

الواقع، ليست تلك الأنظمة مغفلة، ولا الولايات المتحدة، التي ترشدها، وترسم لها؛ هي لا تكشف لا نواياها، ولا مواقفها الحقيقية من اسرائيل، بل تعتمد على مجموعة أوراق علنية، تلعبها، غير الأوراق الأخرى الخاصة بالكواليس، ونمر بسرعة على أهم تلك الأوراق:

١ـ الفصل في موقفها العلني بين الولايات المتحدة واسرائيل:

فموقفها «العربي» من اسرائيل، لا يلزمها بأي موقف غير ودي من أمريكا، أو من الغرب عموما؛ ولا يلزمها أيضا بأي موقف من المؤسسات المالية والصناعية، والتجارية، التي تتعامل معها، حتى ولو كانت ذات هوية صهيونية صريحة، أو خاضعة لسيطرة صهيونية كبيرة. علاقتها عموما بتلك المؤسسات هي غير مكشوفة تماما، وغير مفصلة، ولكن من المعروف أن البنوك الصهيونية في سويسرا خصوصا، وفي أوروبا والولايات المتحدة عموما، لها تعامل واسع، مباشر في كثير من الأحيان، وغير مباشر (أي بواسطة بنوك أخرى) مع مختلف «اغنياء» العالم الثالث، و «العرب» منهم، حكاما كانوا أو غير حكام، ومع الدول الغنية. أما المؤسسات الصناعية والتجارية، فتمتلك مع الدول «العربية» الغنية عقوداً خيالية.

في هذا المجال لابد من ايراد نقطتين هامتين، الأولى وهي بدبهية وتتضمن كون تلك العلاقات، المالية والتجارية، تشمل، فيما تشمل، علاقات سياسية، وارتباطات عن أشكال مختلفة، تتأرجح بين العمالة المباشرة وبين الوقوع تحت تأثيرات ثابتة، أو متطورة، تدفع أصحاب العلاقات في تياراتها الخاصة. والنوعان موجودان، أي العمالة المباشرة، وغير المباشرة.

النقطة الثانية غائبة نسبيا عن الكثيرين، وتتعلق بكون العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية، ليست اختيارية بالنسبة لأصحاب العلاقة، وإن كان بعضها يبدو كذلك.

من جهة، هذه العلاقات خاسرة، من زاوية الربح والخسارة، وخاسرة باستمرار، ومن أي جانب نظر اليها: بعض البنوك ذات الحسابات السرية، تمتص العمولات من الأموال المودعة لديها، فتتناقص تلك الأموال تدريجيا، والبنوك الأخرى ذات الحسابات المكشوفة تعطي فوائد، ولكن المضاربة الكثيفة في سوق العملات مع التضخم النقدي المستمر، تؤدي الى الانخفاض المستمر، المالي، أو الشرائي، للأموال المودعة، والى خسارات كبيرة، لا تعوض عنها الفوائد شيئاً